تطبيق حق العودة

د.سلمان أبو ستة
جامعة القدس / 16-18 أيلول 2006

منذ أعاد رون كاري كتابة ورقته حول تنفيذ حق العودة ،" الإنتفاضة الجديدة :مقاومة عنصرية إسرائيل) "والتي صدرت في فيرسو، لندن ، نيويورك 2001)، تنامت المؤشرات بأن الأدلة والشواهد الواردة في تلك الورقة تلاقي المزيد من المصداقية .

الملاحظة الأولى، أن كتابة هذه الورقة تتزامن مع قيام إسرائيل بزرع الموت والدمار في فلسطين ولبنان. فإذا كان هناك حاجة لدليل إضافي، فإن سياستها العرقية ما زالت تطبق بصورة إنتقامية مهما اختلفت الأشكال والحجج ، حيث أن الهدف ما زال هو ذاته ويتمثل بتفريغ الأرض من السكان والإستيلاء عليها، على نحوٍ يعيد سيرة النكبة عام 1948،الأمر الذي يتكرر عرضه عبر مختلف نشرات الأخبار اليومية .

صحيح أنه مع إنتشار وسائل الإتصال، سواء أقمار البث، محطات التلفزيون أوشبكة الإنترنت، فإن الكثير من الناس، وخاصة في الغرب، والذين ضللوا لسنوات بالدعاية الصهيونية، باتوا الآن على درجة من الوعي بما يتعلق بسياسة إسرائيل العنصرية والإحتلال الوحشي .وفي حين اتخذت منظمات العمل الأهلي الغربية مواقف جدية من ممارسات إسرائيل، إلا أن حكومات بلدانها ما زالت تدعم وتحمي إسرائيل من إدانة المجتمع الدولي على جرائم الحرب التي ترتكبها .

الملاحظة الثانية، أن سياسة إسرائيل، بتوطين شعبها كقوة محتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعد جريمة حرب وفقاً لقانون روما لعام 1998، تعزز هدفها في إيجاد مجتمع عربي مقموع ومحاصر داخل دولة يهودية عرقية .

إن هذا الإلحاق الإفتراضي قاد إلى المزج بين السكان العرب واليهود لدرجة أنه بات يطلق عليه "حل الدولتين" لاعقلاني. وضمن هذا الإطار، فإن عودة اللاجئين إلى ديارهم لم تعد تشكل عقبة سياسية .

الملاحظة الثالثة تتمثل بأنه مع مرور عقد من الزمن على صدور دراسة إمكانية حق العودة، لم يعد أي كاتب إسرائيلي أو غيره يشكك في حقائق خطة العودة، بل إن البعض منهم عزز عملياً تلك الحقائق، وبذا باتت خطة العودة تستند على أسس واقعية صلبة .

الملاحظة الرابعة تكمن في أن حركة حق العودة انتشرت خلال السنوات العشر الماضية في كل مكان. وفي هذا المجال شكلت اللجان، المجموعات والجمعيات في سائر أماكن تواجد الشعب الفلسطيني. والحق يقال أنه ما من حزب رسمي سواء أكان فلسطينياً أو غيره، يمكنه تجاهل صوتهم. بل على العكس من ذلك، فإن وجهة نظر الأقلية الفلسطينية التي دعت إلى التخلي عن حق العودة تحت عنوان "الواقعية" دحضت بشكل واسع وباتت مقترحاتها في عالم النسيان .

لذا، فمن المفيد إعادة طرح إمكانيات تطبيق حق العودة (كما نشرت عام 2001 لكن بدون جداول .(فمن بين أهم الدروس التي تعلمناها على مدى ثلاثة وخمسين عاماً من الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي أن لب الصراع يتمثل في ترحيل شعب فلسطين من دياره ومصادرة أراضيه وهو ما يعرف ب "بالتطهير العرقي"، حيث نزلت أقلية غريبة على شواطىء فلسطين ، طردت الأغلبية الوطنية ، تنكرت لوجودها وحقوقها ، ثم أقامت دولة على أراضيها .

لقد قاد هذا الأمر إلى فوضى عارمة في المنطقة: أنظمة أطيح بها، قادة تم إغتيالهم ، تم خوض خمسة حروب كبيرة، كما شنت مئات الهجمات. وقد أدى ذلك إلى السيطرة على كل فلسطين بحجمها زمن الانتداب البريطاني إلى جانب مناطق أخرى في أربع دول مجاورة .

ومع أن وضع اللاجئين اللذين شتتوا من ديارهم على حاله ، حيث يعيش الكثيرون منهم في المنافي بحالة يرثى

لها ، بينما يعاني آخرون تحت الإحتلال والحصارويتعرضون لمضايقات متكررة من الصديق والعدو، إلا أنهم ما زالوا أحياء .فهم أكبر قوة شعبية من شأنها تشكيل التاريخ الحديث في منطقة الشرق الأوسط، كما أن تطبيق حقوقهم الثابتة يمثل مفتاح أي سلام دائم. وكل ما عدا ذلك، بما فيه الدولة الفلسطينية، وما يسمى بالتعاون الإقليمي وكل ما يبتدع من صيغ لتبهيت هذه القضية الجوهرية، يعد هامشياً .

إن رد الفعل المندهش في الغرب إتجاه انتفاضة الأقصى هو مؤشر على الصورة المشوهة (للشرق الأوسط اللاعقلاني) والتي رسمت بإنحياز على مر السنين لصالح إسرائيل. إن السيل الراهن من المقالات في الصحافة الإسرائيلية والأمريكية عن حق العودة تؤشر بصورة أكبر للدهشة وليس للإعتراف وتشير إلى الخوف أكثر من الإهتمام بالحقوق الفلسطينية. وبكل المقاييس المنطقية فما زالت قضية اللاجئين هي الأهم .

خطة التطهير العرقي

مثلت سياسة التخلص من السكان الأصليين في فلسطين ، على الدوام أحد العقائد التي تستند عليها الصهيونية [1] . وقد عبر عن ذلك بوضوح، يوسف ويتز رئيس لجنة الترانسفير ورئيس عمليات مصادرة الأراضي في مطلع عام 1940، حيث اقترح خطة التطهير العرقي:" إن الحل الوحيد هو في ترحيل العرب من هنا إلى الدول المجاورة ، يجب عدم إبقاء أي قرية أو قبيلة . [2]

تم وضع خطة دالت " لإحتلال " [3] و "تشريد" الشعب الفلسطيني . وتمثلت عقيدة بن غوريون بأن تدمير الشعب الفلسطيني وكيانه الثقافي والمادي يمثل شرطاً مسبقاً لإقامة إسرائيل على أنقاضه [4] . وقد اتخذت عملية تشريد الفلسطينيين، عام 1948، الأشكال التالية :

1-خطط عسكرية لتوطين اليهود :

في شهر كانون أول 1948، وقبل أربعة أشهر من بدء الحرب بشكل رسمي، أعد الصهاينة خططاً لتوطين 1،5 مليون مهاجر جديد إلى جانب 600،000 يهودي جاء ثلثاهم إبان فترة الإنتداب البريطاني. وخلال العمليات العسكرية اليهودية التي تلت قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947 وقبل إنتهاء الإنتداب البريطاني، كان قد تم تشريد أكثر من نصف الفلسطينيين، وقد أشرفت وكالة الإستيطان اليهودية برئاسة الصندوق القومي اليهودي على الهجمات للعسكرية و1لك لتنال الأرض المشتهاة، مثل قرى إندور، قوميا ـ المجيدل والبطيمات في الجليل والتي دمرت جميعاً، ومنذ البداية، للسيطرة على أراضيها [5]

2-تصفية اللاجئين جسدياً

ترافقت الثلاثين عملية عسكرية صهيونية-إسرائيلية مع إقتراف مذابح ضد السكان. وقد ترددت أنباء عن حصول 35 مجزرة نفذ نصفها على الأقل [6] قبل أن تطأ قدم أي جندي عربي أرض فلسطين. وكان أكثرها بشاعة وأكبرها الدوايمة .وآخر مذبحة كشف عنها الباحث الإسرائيلي تيدي كاتز قد اقترفت في الطنطورة وهي معروفة لدى كل الفلسطينيين .

لم تقتصر عمليات قتل المدنيين على وقت الحرب ، فإن بعض اللاجئين الذين حاولوا العودة تسللاً إلى بيوتهم لأنقاذ أقرباء لهم أو لجلب بعض ممتلكاتهم ، أو جني محاصليهم وأخذ ماشيتهم أطلقت النار عليهم فوراً. وهناك مئات الحالات المشابهة والتي رصدها مراقبو الهدنة الدوليون .[7]

3-نهب وتدمير الممتلكات

تلت العمليات العسكرية مباشرة، عمليات نهب وبشكل خاص في يافا، اللد والقدس ، وقد شارك فيها إضافة إلى سكان الكيبوتسات قادة جيش الدفاع الإسرائيلي وشخصيات هامة من حزب العمل(ماباي) الحاكم [8] ثم تلا عمليات النهب حملة واسعة من التدمير استمرت أسبوعين وأسفرت عن تدمير 53% من مجموع القرى والبالغ عددها 418 قرية واجتثت 32 % من تلك القرى بينما دمر 12% بشكل جزئي ولم تتوفر معلومات عن 3% الأخرى [9] . والهدف الواضح من حملة التدمير هذه هو منع اللاجئين من العودة .

4-نشاط سياسي :

إثر إعلان قيام دولة إسرائيل مباشرة في 14 أيار 1948 وإثر احتجاج تقدم به الكونت فولك برنادوت في حزيران 1948 ضد تشريد حوالي 500،000 لاجيء ، أعلنت الحكومة المؤقتة في إسرائيل بأنه لا يمكنها

السماح بعودة أي لاجيء قبل توقيع معاهدة سلام بحجة أن هؤلاء اللاجئين قد يشكلون " خطراً أمنياً . "وحتى بعد إنتهاء القتال، رفضت إسرائيل إعادة اللاجئين وما زالت تمارس هذا الموقف على الساحة الدولية حتى يومنا هذا بالرغم من أن دخول إسرائيل الأمم المتحدة في ايار 1949 اعتبر استثنائياً من حيث أنها الدولة الوحيدة التي اشترط انضمامها بعودة اللاجئين من خلال القرار (194) والإنسحاب إلى خطوط التقسيم وفق القرار 181 . [10]

5– إختلاق مبررات قانونية لتغطية عملية مصادرة اللأراضي :

قبل، خلال وبعد حرب عام 1948 لجأت إسرائيل إلى التحايل على القانون بكافة الوسائل،وذلك بهدف تنظيم وتبرير عمليات مصادرة 18،700 كم2 من الأراضي الفلسطينية ،أي ما يعادل 92% من مساحة إسرائيل. هذا إضافة إلى الممتلكات الموجودة في 530 مدينة وقرية كانت قد شردت أهلها. وقد وضعت تلك الممتلكات تحت إشراف حارس أملاك الغائبين(أى:اللاجئين) ثم حوّلت في وقت لاحق إلى سلطة التطوير. والآن تشرف على تلك الأراضي والممتلكات إدارة إسرائيل للأراضى، وبشكل مبسط فإن "الغائب" هو لاجيء فلسطيني لا يستطيع أن يعود إلى دياره. كما ينطبق تعبير لاجيء على المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.وبالتالي يعرفون بالحاضرين الغائبين الذين صودرت معظم أراضيهم .[11]

6-استقدام المهاجرين اليهود لملء القرى المهجرة ;

بعد غزو القرى الفلسطينية مباشرة ، فعّلت إسرائيل برنامجها بإرسال عملاء الموساد لنقل اليهود من البلاد العربية إلى إسرائيل من خلال إقناعهم بباقة من الوعود الوردية. وفي الحالات المستعصية كان العملاء يلجأون إلى مختلف أشكال الإكراه بما فيها أعمال تخريب وتفجيرات [12] . وقد وصل 700،000 مهاجر يهودي في الفترة الممتدة بين 1949-1952 وقد عبر معظمهم عن عدم الرضى جرّاء المعاملة التي قوبلوا بها، بما انطوت عليه من أشكال التمييز على ايدي المسؤولين الإشكيناز، الأمر الذي زادت وتيرته راهنا. تم تخطيط كل تلك الأعمال بهدف منع عودة اللاجئين إلى ديارهم. لقد نجحت إسرائيل في منع عودتهم، لكن اللاجئين حافظوا على موقفهم الصلب بالتمسك بحقهم . فهم يشاهدون بيوتهم عن بعد عبر الأسلاك الشائكة الممتدة على خطوط الهدنة، ومن المعروف أن غالبيتهم يقيمون في مناطق تقع على بعد ساعتين ركوباً بالحافلة. وبالتالي أصبحت مشكلة إسرائيل تكمن في كيفية التخلص من اللاجئين أنفسهم، أينما وجدوا .

مخططات إعادة التوطين :

حالياً يقيم 88% من اللاجئين في فلسطين والمناطق المجاورة،46% منهم يقيمون في فلسطين الإنتداب وال 42% يقيمون في الأردن ، سوريا ولبنان ضمن دائرة يبلغ نصف قطرها 100 ميل . وهناك 12% يقيمون في مناطق أخرى مناصفة بين دول عربية وأجنبية. وبلغ عدد اللاجئين الكلي وفق إحصائيات 1998 4،9 ملايين منهم 3؛6 فقط مسجل لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، وهي الهيئة الرسمية التي تم إنشاؤها لتتابع أمور اللاجئين [13] . إن أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني هم لاجئون ،ويعد هذا الأمر شاذاً في التاريخ الحديث .

إن التلازم بين اللاجئين وإرادتهم المتمسكة بحق العودة، يفسر مسألة الجهود الإسرائيلية الحثيثة لإستقدام المهاجرين بأكبر عدد ممكن من عدة مناطق، من إثيوبيا وروسيا وذلك لإشغال المناطق الفلسطينية المهجّرة . وهناك العديد من المشروعات [14]) أكثر من مئة إذا ما أضفنا إليها تلك الخطط الفرعية). بلورتها إسرائيل بالإستناد إلى واحد أو أكثر من الفذلكات التالية: أنه ليس لدى الفلسطينيين ما يميزهم عن غيرهم، بالتالي يمكنهم ويجب عليهم الإقامة في اي مكان آخر ، ليس لهم حقوق تؤهلهم للعودة ،وبأن عودتهم غير ممكنة مادياً أو بأن عودتهم غير مرغوب فيها لأنها تمثل تهديداً "للطابع اليهودي"لإسرائيل .

وقد تمثلت آخر نسخة لهذه المشاريع في إقتراح دونا آرزت [15] . فمع أنه اكتسى طابعاً إنسانياً ، إلا أنه مجرد استكمال لخطة التطهير العرقي التي طبقها بن غوريون، وايزمن وأرييل شارون .وهو ينص على ترحيل 1،5 مليون لاجيء إلى مناطق مختلفة من العالم والنفي القسري لعدة ملايين أخرى بوسائل متعددة من التهديد، الإكراه والرشوة [16] .

إن مقترحات الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون "لتجسير" الهوة أوغيرذلك، والتي طرحت في مفاوضات الوضع الدائم في كامب ديفيد صيف عام 2000 تحمل نفس المضمون مع إختلاف ثانوي. لقد فشلت كل تلك المخططات وستظل تفشل . لذا فإن هناك ضرورة متزايدة للعودة إلى الثوابت وإيجاد حلول خلاقة. أولاً، علينا

دحض التابو افسرائيلي بأن حق العودة غير ممكن .

لماذا يجب أن يعود اللاجئون؟

أولاً إنه لأمر عادل تماماً وفق القانون الدولي [17] . إن قرار الأمم المتحدة الشهير رقم 194 تم تأكيده من قبل المجتمع الدولي 135 مرة في الفترة بين 1948-2000 وليس له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. إن هذا الإجماع الدولي يعزز من مكانة هذا القرار ، فقد نقله من موقع التوصية إلا التعبير عن ارادة راسخة للمجتمع الدولي. كما يمنع القانون الدولي الإقتلاع الجماعي لشعب من أراضيه إذا كانت المنطقة التي يقيمون فيها تتعرض لتغيير بما يتعلق بسيادتها .[18] لذا، فإن اللاجئون جديرون بالعودة إلى البيوت التي فقدوها وكذلك استعادة مواطنتهم. يستند حق العودة إلى إعلان حقوق الإنسان ومعاهدات إقليمية أخرى وكذلك إلى قانون حقوق الإنسان .

ثانيا، يعتبر حق العودة مقدساً بالنسبة للفلسطينيين كافة، ولا يزال يمثل الهدف الأساس بالنسبة لهم منذ عام 1948. إن إصرارهم على التمسك بحق العودة ظل ثابتاً بالرغم من المعاناة والتغييرات الإجتماعية والسياسية الهائلة .وفي هذا المجال، نجد أن نفس الإصرار يتمتع به لاجيء من إقرت وهو مواطن إسرائيلي، ولاجيء من اللد وهو مواطن أردني ولاجيء من حيفا بدون جنسية في سوريا أو لبنان ولاجيء من يافا وهو مواطن أمريكي .

ثالثاً، ليس هناك من سبب مقبول يمنعهم من العودة .من جهتهم، يعارض الإسرائيليون عودة اللاجئين على قاعدة أن ذلك سوف يشوه "الطابع اليهودي "لإسرائيل وسوف يؤدي إلى هجرة اليهود إلى الخارج. وهم يدّعون بأنها مستحيلة لأن قرى اللاجئين قد دمرت وضاعت حدود الممتلكات . وبذا، يتضح أن كل هذه الإدعاءات واهية ولا أساس لها من الصحة .

الوضع الديمغرافي

دائماً تطرح ادعاءات بأن ليس هناك من مكان في إسرائيل ليعود اللاجئون إليه. حتى لو كان هذا الإدعاء صحيحاً فيجب أن لا ينتقص من الحق الأساسي، وفي الواقع إنه إدعاء خاطيء. وقد نشرت دراسات سابقة حول الموضوع [19] تتلخص بما يلي -:
من الممكن توزيع مناطق إسرائيل الطبيعية وعددها 46 على ثلاث مجموعات .

تبلغ مساحة المجموعة (أ) 1،628 كم2 وتضم أكثر من 3 ملايين يهودي (يمثلون 67 %من العدد الكلي لليهود [20] . هذه المنطقة هي الأرض التي استولى عليها اليهود خلال فترة الإنتداب البريطاني وبعد قيام دولة إسرائيل حيث تركزت كل المستوطنات في محيطها .

المجموعة(ب) وتبلغ مساحتها 1،508 كم2 ومساحتها تعادل المجموعة(أ) لكنها تقع في منطقة أخرى ، حيث يملكها الفلسطينيون الذي ظلوا في إسرائيل بعد حرب) 1948 ومنذ حرب 1948 صادرت إسرائيل ثلثي ممتلكات مواطنيها الفلسطينيين .(يقيم ضمن المجموعة(ب) (436،000) بهودي أي ما يعادل 9،6% من المجموع الكلي لليهود في إسرائيل ، إلى جانب 29،000 مواطن فلسطيني إسرائيلي. بذلك، يقيم 77% من اليهود في منطقة تعادل 15% من مساحة إسرائيل .

المجموعة (ج)، تبلغ مساحتها) 17،381 (كم2 وتتوزع على منطقتين واسعتين تقابلا المنطقتين الشمالية والجنوبية اللتين تشكلان قسمين إداريين أحدهما فلسطيني والآخر إسرائيلي. وهي إرث يعود لحوالي 5 ملايين لاجيء، ولأحفادهم ، تم تشريدهم من بيوتهم عام 1948 . يعيش في مناطق هذه المجموعة حوالي مليون يهودي حيث يقيم منهم 80 %في مدن هي فلسطينية الأصل وأصبحت الآن مختلطة، أو يعيشون في " قرى تطوير" ومعظمهم من السفارديم أو مزراحيم وتشهد أعلى معدلات البطالة، كما أن معدل الدخل السنوي فيها هو الأدنى في إسرائيل .وهم يمثلون نموذجاً لسياسة البلاد المتمثلة في الفصل العنصري والتمييز .

كما أن هناك)200،000(يهودي قروي يستغلون مناطق شاسعة من ممتلكات اللاجئين(حيث يستخدم ما تبقى من الأرض لأغراض عسكرية وللتشجير). من ضمن هذه المجموعة، من اليهود هناك (160.000) من اليهود يقيمون في " تعاونيات زراعية" الموشافيم والكيبوتسات والتي كانت تمثل سارية راية الصهيونية والآخذة في

الإنحسار. الآن هناك (8،600)فقط من سكان الكيبوتسات يعملون بالزراعة بمساعدة ألوف العمال القادمين من تايلاند. وهذا بحد ذاته يعد تدميراً للعقيدة الصهيونية التي حظرت تشغيل غير اليهود(خاصة الفلسطينيين (.

ولتوضيح هذه المسألة نطرح السيناريو التالي: حين يعود اللاجئون االمسجلين في لبنان وعددهم)362،000)إلى بيوتهم في الجليل (لا زالت غالبية سكانه من العرب)، ويعود أولئك المسجلين في غزة وعددهم) 759،000)إلى ديارهم في المنطقة الجنوبية، وهي الآن شبه خالية حيث تصل كثافة اليهود القرويون فيها 6 أشخاص/كم2 مقارنة بكثافة السكان في غزة 5،500 شخص/ كم2، فإن أثرهم سيكون محدوداً على الكثافة اليهودية في أراضي المجموعة(أ)، الأمر الذي يعيد لليهود كثافتهم العددية في أراضي المجموعات الثلاث .

إن عدد المهاجرين الروس يعادل عدد اللاجئين في لبنان وغزة معاً. فلو لم يهاجر الروس، الذين بلغ عددهم مليون شخص إلى إسرائيل وسمح لمليون لاجىء بالعودة إلى ديارهم فإن إسرائيل ستظل بنفس الكثافة . لكنها بدل ذلك سمحت للمهاجرين بالقدوم، بينما لم تسمح بعودة أصحاب الأرض الحقيقيين بالعودة إلى ديارهم .

إستعادة القرى الفلسطينية :

هناك إدعاء إسرائيلي آخر بأن تلك القرى لم يعد لها اي أثر، حيث أعيد بناؤها من أجل إسكان مهاجرين جدد. مرة أخرى إذا كان هذا الإدعاء صحيحاً فهو لا ينتقص من حق العودة لأن سرقة الأملاك لا تمنح صك ملكية، على أية حال هذا الإدعاء عار عن الصحة .

تظهر الارقام أن كل الأراضي المبني عليها في إسرائيل هي أرض سليبة، وما يدعو للإستغراب أن الغالبية العظمى لمواقع القرى المهّجرة ما زالت غير مأهولة ، بإستثناء قرية في محيط كل من صفد، عكا ، طبرية والناصرة . إن أكثر المناطق كثافة هي المحاذية للبحر وخاصة في ضواحي تل أبيب. بلغ مجموع اللاجئين الذين هجروا من القرى التى بنت فوقها إسرائيل 110،000 أي 3% من مجموع اللاجئين المسجلين.وأكبر هذه القرى سلامة، يازور بيت دجن وبلغ مجموع سكانها 75،000 . كما تم البناء على أنقاض قرى غرب القدس وشمال تل أبيب .

على اية حال، كان يمكن ل 90% من اللاجئين أن يعودوا إلى المناطق غير المأهولة . كما يملك العرب 75% من القرى المدمرة و25% هي أراض فلسطينية ولكن يوجد لليهود حصة فيها. هناك فقط 27% من القرى تأثرت بالبناء الإسرائيلي ويسكنها حالياً أكثر من 100،000 نسمة، بينما القرى الأخرى ، يسكنها عدد أقل بكثير. إن مسألة ترتيب أوضاع اللاجئين العائدين إلى القرى التي بنيت على أنقاض القرى الأصلية ، هي مسألة سهلة ، على الأقل من وجهة نظر عملية: بإمكانهم إسترجاع حقوق الملكية واستلام قيمة إيجار عن مدة 49 عاما للذين استولوا عليها وغالبيتهم من المؤسسات ليتمكنوا من شراء أو استئجار مساكن في المناطق المجاورة .

ما زلنا نتطلع إلى أن يتمكن غالبية اللاجئين من العودة إلى المناطق غير المأهولة حالياً ، ويجب أن لا يمثل إسكانهم أية مشكلة. وبالمقارنة مع مقولة أن عدد سكان إسرائيل قد تضاعف عشر مرات منذ عام 1948 (بفعل الزيادة الطبيعية وقدوم المهاجرين) فبإمكاننا طرح الأمثلة التالية: عمان توسعت عشر مرات، بيروت توسعت ست مرات و الكويت 33 مرة. وللاجئين الفلسطينيين دور هام في تطوير هذه البلاد .

حساب الربح والخسارة :

إذا تم حل الصراع التاريخي بعودة خمسة ملايين لاجىء إلى ديارهم وفق القانون الدولي ، فما هو ثمن هذا الإنجاز الهائل؟ . إن ال 160،000 من سكان الكيبوتسات الذين قد يتأثرون بتلك العودة ،قد يقررون البقاء واستئجار أراض،(لكن هذه المرة، من أصحابها وليس من إدارة أرض إسرائيل ومع تغيير بسيط في عقد الإيجار)، وربما يقررون الرحيل.لطالما اعتبر سكان الكيبوتس رواد الصهيونية ونخبة المجتمع الإسرائيلي- حيث نجد نسبة عالية من قادة الجيش وأعضاء الكنيست ينتمون للكيبوتس وعادة يحصلون على الأراضي الفلسطينية الأكثر خصباً. على أية حال لقد تغير هذا الوضع بصورة دراماتيكية . ففي حين إنضم 90% من المهاجرين اليهود إلى الكيبوتس عام 1917، نجد اليوم أن 3 %من الإسرائيليين تعيش في الكيبوتس . وهناك حركة من الهجرة الدائمة والقليل من العمل التطوعي، وبات الكثير منهم على وشك الإفلاس حيث أن 26%

منهم ينتجون 75% من المحصول الزراعي في الكيبوتس . [21]

إن مساحة الأراضي المروية التي يزرعها الكيبوتسيم تراجع حجمها من 213،628 إكر عام 1987إلى 189،564 إكر عام 1991 .

إن عائدات تلك الأراضي الهائلة [22] باتت هزيلة وهي بتراجع مستمر . ولمعالجة الديون المتراكمة على الكيبوتسات والتي بلغت خمسة بلايين دولار،قيدت الحكومة 2بليون دولار وجدولت سداد 2 بليون وحثت القطاع الخاص على المساهمة بسداد البليون المتبقي .

إن التحول الجوهري الراهن في سياسة الحكومة اتجاه أراضي الكيبوتس والموشاف ينتقص من حقوق المالكين الفلسطينيين . وإلى وقت قريب ، كانت إدارة إسرائيل للأراضي تدير هذه الأراضي وتؤجرها للكيبوتس والموشافيم. وفي مطلع عام1990 ،قام كل من أرييل شارون ،وزير البنية التحتية، ورافائيل إيتان وزير الزراعة بسن قوانين تسمح بتحويل تلك الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية، وذلك لتوطين المهاجرين الروس، لبناء مرافق تجارية ومراكز تسوق ومساكن خاصة ولتعويض الكيبوتس عن خسارته بنسبة 51% من قيمة الأرض. وبذا، تحول المزارعون المفلسون إلى أثرياء بين عشية وضحاها، وذلك بالسماح لهم بتلقي ثمن أرض فلسطينية لم تكن يوما ملكاً لهم .

أثار هذا الوضع حفيظة دافعي الضرائب من أهالي المدن والذين يشكلون غالبية السكان الإسرائيليين. وشكلت لجنة عام 1997 وأخرى عام 2000 لتخفيض التعويض بنسمة 25% من قيمة الأرض، الأمر الذي أدى إلى تحويل "الأرض المقدسة" إلى مجرد أملاك عقارية .

في عام 1997، بدأت إدارة إسرائيل للأراضي عملية بيع أراضي اللاجئين. وبذا، بلغ معدل مساهمتها في خزينة الدولة بليون دولار سنوياً بعد خصم التعويض الخاص بالكيبوتس حيث بلغ سعر الدونم في وسط البلاد مبلغ مليون دولار [23] . وفي عام 1998 ، سمح للكيبوتس بتوسيع مناطق سكناهم (وذلك بتحويل المناطق الزراعية إلى أخرى سكنية)، يمكن بيعها "الآخرين" بربح يصل 115%، و"الآخرين "يمكن أن يكونوا يهود يعيشون في أية بقعة من العالم. كما تضمنت خطة شاملة لبناء 500،000 وحدة سكنية ، تخصيص 150،000 منها للكيبوتس .

أعلن شارون والذي صادر أرضاً فلسطينية لإنشاء مزرعة لنفسه تبلغ مساحتها بضعة آلاف من الدونمات بالقرب من عراق المنشية،والتي أصبحت تعرف ب" كريات غات"، قائلاً:" إن السبيل الوحيد لإستيعاب المهاجرين يتمثل بأخذ الأرض من الكيبوتسات ،فأنا أدرك الضائقة الإقتصادية التي يمرون بها، لذا، فمن الأفضل البناء على تلك الأرض وبيع تلك المباني .[24]

وفي حزيران من عام 2000، تقدم 25 عضو كنيست بطلب تحويل 4ملايين دونم أي 80% من الأراضي الفلسطينية المسجلة لدى لجنة التوفيق الدولية في فلسطين، من أرض زراعية إلى مناطق سكنية. بكلمات أخرى، تحويل سجل أراضي اللاجئين الفلسطينين لدى الأمم المتحدة من أرض مؤجرة للكيبوتسات إلى أرض مباعة إلى أفراد يعملون بالتطوير ليبنوا المساكن عليها وبيعها لإسرائيليين وليهود أياً كانت جنسيتهم. قدمت لجنة السفارديم الفقراء، والذين لم يكن لهم حصة من الفوائد التي انهمرت على الكيبوتسا ت،إقتراحاً مهما يقضي بتشكيل مجموعة هاكشيت ميزراحيت التي قامت بدورها برفع شكوى لمحكمة العدل العليا ضد بيع أراضي الكيبوتس، بدعوى أن الأرض موضوع القضية تمت مصادرتها من الفلسطينيين وتم تحويل الملكية إلى سكان المجتمعات الريفية بما يعني تجاهلاً أبدياً لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة .[25] وبالتالي فإن عودة 5 ملايين لاجيء وإنهاء الصراع التاريخي جرت مقايضته بحياة 8600 كيبوتسيم الذين يشكلون مجرد مجموعة مفلسة ومهملة من الإسرائيليين أنفسهم .

المياه والزراعة :

يوماً ما يمكن أن يكون الماء سبب إندلاع حرب في الشرق الأوسط. كثيراً ما تردد أن هدف حرب إسرائيل ضد الضفة الغربية وغزة عام 1967، استهدف التحكم بمنابع نهر الأردن وبمصادر المياه في الضفة الغربية. إن رغبة إسرائيل في تأمين السيطرة على مصادر المياه هي أحد أسباب رفضها التوقيع على معاهدة سلام مع سوريا والفلسطينيين . وقد جرى تحويل مجرى كل تلك المصادر من سوريا والضفة الغربية بما يعادل 500